

Distr.: General
20 July 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

المحتويات

قرار اللجنة الخاصة المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ بشأن بورتوريكو

طلبات عقد جلسات استماع

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيّلة بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:

Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

17-10177 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٢٠.

قرار اللجنة الخاصة المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ بشأن بورتوريكو (A/AC.109/2017/L.12 و A/AC.109/2017/L.13)

طلبات الاستماع (المذكرة 04/17/Add.1)

١ - الرئيس: استرعى الانتباه إلى المذكرة 04/17/Add.1 المتعلقة بقرار اللجنة الخاصة المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ بشأن بورتوريكو، الذي تضمن خمسة طلبات استماع إضافية في إطار ذلك البند ليصبح المجموع ٦٠ طلبا. واعتبر أن اللجنة ترغب في قبول هذه الطلبات.

٢ - تقرر ذلك.

٣ - الرئيس: قال إن وفدي بليز وزمبابوي قد أعربا عن رغبتهما في المشاركة في نظر اللجنة في هذا البند كمراقبين.

٤ - وأردف قائلا إن اللجنة ما برحت تنظر في حالة بورتوريكو منذ أكثر من ٤٠ عاما، ريبيرا وهي نفس الفترة تقريبا الذي قضاه أوسكار لوبيز ريبيرا سجينيا بسبب رغبته في أن يكون البلد حرا متمتعا بالحكم الذاتي. ورغم ما عاناه من ظلم، فإنه لم يتخل أبدا عن مبادئه وكرامته، بل رفض التفاوض بشأن شروط الإفراج عنه ما دام هناك ناشطون آخرون لا يزالون في السجن. وهكذا أصبح السيد ريبيرا رمزا للمقاومة مثل نيلسون مانديلا. وقد أعربت المجتمعات في جميع أنحاء العالم عن تضامنها مع قضيته من خلال المنظمات الإقليمية والدولية والآليات السياسية المتعددة الأطراف والمنظمات السياسية، وساهمت اللجنة في الجهود الرامية إلى الإفراج عنه عن طريق ما اتخذته من قرارات ومقررات وما وجهته من رسائل إلى وفد الولايات المتحدة.

٥ - السيد لوبيز ريبيرا (مؤسسة أوسكار لوبيز ريبيرا للحرية): أعرب عن امتنانه لكل قرار اتخذته اللجنة دعما لحق بورتوريكو في أن تكون دولة مستقلة ذات سيادة، ودعما للإفراج عن السجناء السياسيين البورتوريكيين. وأعرب أيضا عن شكره لما قدمه العديد من القادة السياسيين من دعم إلى قضية بورتوريكو النبيلة والعادلة. وقال إنه خدم هذه القضية على مدى خمسة عقود، وكان عمله هذا تعبيرا عن الحب وأداء لواجبه الفردي كمواطن. وكان تجربة محررة للذات، ورغم الأشياء البشعة التي ارتكبت في حقه بالسجن، فقد عاد إلى وطنه مرفوع الرأس موفور الكرامة عالي المهمة أكثر من اليوم الذي زج به في السجن. وبفضل العمل الدؤوب الذي قام به كثير

من الأشخاص والأمم، لم يعد أي سجناء سياسيين من بورتوريكو يرحلون في سجون المعاملة القاسية التابعة لحكومة الولايات المتحدة. وإن كان لا يزال هناك سجناء سياسيون داخل مجمعها الصناعي العقابي، من بينهم امرأة من بورتوريكو، هي آنا بيلين مونتيس، التي فضلت أن تخدم قضية عادلة وتذهب إلى السجن بدلا من القيام بأعمال قذرة لصالح وكالات الاستخبارات التابعة للولايات المتحدة. وقال إن الولايات المتحدة أدرجت في كشوف مرتبات تمولها إرهابيين قتلوا دعاة الاستقلال في بورتوريكو، وارتكبت جريمة الاستعمار ضد الجزيرة ومنعت شعبها من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ولدى العودة إلى وطنه، اكتشف أن وطنه قد تغير من عدة نواح. فقد أصبح الآن يخضع لسيطرة مجلس للرقابة المالية مفروض من حكومة الولايات المتحدة، التي تملك سلطة إملاء الطريقة التي ينبغي أن يدير المستعمرون المستعمرة، ولا سيما عند التعامل مع ديون بورتوريكو البالغة ٧٢ بليون دولار المستحقة للمصارف والصناديق التحوطية. كما تسارع عملية تحويل أحياء الفقراء إلى تجمعات سكنية للأثرياء، إذ تشيد لهم فيها وحدات سكنية بملايين الدولارات على حساب المجتمعات المحلية الفقيرة.

٦ - ومنذ أن غزت الولايات المتحدة بورتوريكو في عام ١٨٩٨، سعت إلى إفراغ الجزيرة من السكان. وخلال ثلاث موجات رئيسية - في بداية العقد الأول من القرن العشرين، وفي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ومرة أخرى ابتداء من عام ٢٠٠٠ تقريبا - أجبر شعب بورتوريكو على الهجرة إلى أماكن بعيدة مثل هاواي والأصقاع القارية في جنوب الولايات المتحدة وغربها. وجعل فقدان أفضل الموارد البشرية في الجزيرة على هذا النطاق من الصعب إقامة اقتصاد قوي وتوفير نوعية حياة جيدة للمواطنين المحليين. ومع الرحيل الجماعي للشباب الذين هم في سن الإنجاب عن بورتوريكو، وشراء الأجانب للوحدات السكنية الغالية وإقامتهم في مجتمعات للطبقة العليا مغلقة على نفسها، أخذت معدلات الشيخوخة ترتفع في صفوف السكان وأصبحوا أكثر فقرا من أي وقت مضى. ومن خلال مجلس الرقابة المالية، يفرض المستعمرون خططهم المتعلقة بالخصخصة، رغم ما كان لها من دور رئيسي في الانتكاس الحاد الذي شهده الاقتصاد. وسيعلق العديد من المدارس في عام ٢٠١٧، وسيفقد المدرسون وظائفهم وستعاني المجتمعات الأشد فقرا من أسوأ العواقب. وتواجه جامعة بورتوريكو تخفيضات في ميزانيتها يقدر بحوالي نصف بليون دولار ستستخدم ملء خزائن البنوك والصناديق التحوطية.

١١ - وفي الاستفتاء الذي أجري في عام ٢٠١٢، رفض ٥٤ في المائة من السكان الوضع الاستعماري الراهن، بينما صوت ٦١ في المائة منهم لصالح الانضمام إلى الولايات المتحدة كولاية. وبذلك تكون موافقة المحكومين على أن تكون جزيرتهم مستعمرة قد سحبت. وكان استفتاء عام ٢٠١٧ يشمل في الأصل الخيارين الوحيدتين المعترف بهما في القانون الدولي لإنهاء الاستعمار، وهما: التحول التام إلى ولاية، والارتباط الحر/الاستقلال. غير أن حكومة الولايات المتحدة طلبت إضافة الوضع الحالي للإقليم كخيار ثالث. وقد عدلت حكومة بورتوريكو القانون للامتثال لتلك الشروط والتشجيع على إنهاء استعمار الجزيرة.

١٢ - وفي ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، توجه أكثر من نصف مليون شخص إلى صناديق الاقتراع للتعبير عن تفضيلهم، فصوت ٩٧,١ في المائة لصالح التحول إلى ولاية، وصوت ١,٥ في المائة لصالح لارتباط الحر/الاستقلال، وصوت ١,٣ في المائة لصالح الإبقاء على الوضع الحالي للإقليم. ويجب على اللجنة، وكذلك على حكومة الولايات المتحدة، المصادقة على نتائج تلك العملية الديمقراطية، التي تضمنت جميع الخيارات الممكنة، وامثلت لميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسألة تقرير المصير.

١٣ - وينبغي للجنة أن تأخذ في اعتبارها الرغبة التي أعرب عنها شعب بورتوريكو في عام ٢٠١٢ ثم مرة أخرى في عام ٢٠١٧ في أن تصبح بورتوريكو ولاية أمريكية، وأن تحترم ذلك التعبير الديمقراطي عن الإرادة بعدم اتخاذ قرارات تؤيد استقلال البلد. وفي عام ٢٠١٦، اعترفت حكومة الولايات المتحدة بسلامة خيار التحول إلى ولاية خلال اجتماع للجنة الخاصة. وفي عام ٢٠١٦ أيضاً، أوضحت أفرع حكومة الولايات المتحدة الثلاثة جميعاً أن الاتفاق المزعوم غير القابل للتعديل الذي يحكم العلاقة بين الولايات المتحدة وبورتوريكو قد بطل أثره، وأن بورتوريكو لا تتمتع بالحكم الذاتي، خلافاً للبيانات التي أدلت بها الولايات المتحدة في عام ١٩٥٣. وخلص من ذلك إلى أن الترتيب الحالي للإقليم لا يستوفي معايير الحكم الذاتي التي حددت بموجب قرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د-٨)، وينبغي للجنة أن تطلب إلى الجمعية العامة إعادة إدراج بورتوريكو في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ويكاد أن يكون هناك إجماع بين أبناء بورتوريكو على أن جزيرتهم مستعمرة بسبب فرض مجلس الرقابة المالية وبسبب الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا في قضية كومنولث بورتوريكو ضد سانشير

٧ - وبالرغم من هذا الأفق المظلم، فقد آن الأوان للبدء في عملية فعلية لإنهاء الاستعمار. وتابع قائلاً إن معظم البورتوريكيين يعتززون بهويتهم الوطنية وثقافتهم ولغتهم وأصولهم، ويعرفون أن بإمكان بورتوريكو أن تصبح، بفضل مواطنيها الموهوبين ومواردها الأخرى، أمة قوية وذخراً لاقتصاديات بلدان منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية. وينبغي للجنة أن تحيل مسألة إنهاء استعمار بورتوريكو إلى الجمعية العامة وأن تطلب إليها الوفاء بمسؤوليتها عن إنهاء استعمار الولايات المتحدة لبورتوريكو. وأضاف أن الاستعمار هو جريمة ضد البشرية جمعاء.

٨ - وتعرض بورتوريكو للخطر من جراء الخصخصة والأعمال الإجرامية التي يقوم بها مجلس رقابة مالية كان الهدف الوحيد من إنشائه هو انتزاع آخر قطعة نقد من جيوب الناس. واسترسل قائلاً إن البورتوريكيين يحبون وطنهم الأصلي أينما كانوا ويريدون له أن يندمج في المجتمع العالمي. وإذا نجحت الولايات المتحدة في إفراغ بورتوريكو من سكانها، فإن الشعب سيفقد كل شيء. وينبغي لكل من يحب العدالة والحرية أن ينظر إلى ما يحدث نظرة موضوعية. وأضاف إن تدخل الولايات المتحدة في البلدان الأخرى يمثل مشكلة هائلة تؤثر على العالم بأسره، ويجب ألا يسمح لها بأن تملي مطالبها على بلدان مثل كوبا وفنزويلا ونيكاراغوا وكوستاريكا وإكوادور وبوليفيا. وفي الثمانينيات، دعا فيديل كاسترو حكومات أمريكا اللاتينية إلى عدم سداد ديونها الخارجية، إذ لن يؤدي سدادها إلا إلى التمادي في سلب بلدانها. وحرى بالشعب الآن أن يتبنى موقفاً حازماً مماثلاً وأن يناضل من أجل إقامة عالم أكثر عدلاً.

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي

٩ - الرئيس: قال إن ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي سيُدعون، وفقاً للممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، إلى التحدث أمام اللجنة، ثم يغادرون الجلسة بعد الإدلاء ببياناتهم.

١٠ - السيد ريبيرا مارين (وزير الخارجية، كومنولث بورتوريكو): تكلم باسم حاكم بورتوريكو فقال إنه يتعين على اللجنة أن تتخذ إجراءات بشأن بورتوريكو، ولا سيما للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية في الجزيرة. ويمارس مجلس الرقابة المالية، الذي أنشأته الولايات المتحدة، سيطرة كاملة على الحكومة التي انتخبها شعب بورتوريكو، وقد أصدر الكونغرس الاتحادي تشريعات مناهضة للديمقراطية دون التشاور مع شعب الإقليم.

فالي، فكلما الأمرين يؤكد أن كونغرس الولايات المتحدة هو صاحب السلطة النهائية على جميع القرارات المتعلقة بورتوريكو.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

١٤ - الرئيس: قال إن مقدمي الالتماسات سيُدعون، وفقاً للممارسة المتبعة في اللجنة، إلى الجلوس في المقاعد المخصصة لهم حول طاولة أصحاب الالتماسات، ثم يغادرون الجلسة بعد الإدلاء ببياناتهم.

١٥ - السيد توريس ريبيرا (نقابة المحامين في بورتوريكو): قال إن نقابة المحامين، بوصفها أقدم منظمة مجتمع مدني في بورتوريكو، تشعر بالامتنان للجهود التي بذلتها اللجنة من أجل ضمان الإفراج عن أوسكار لوبيس ريبيرا.

١٦ - وأضاف إن الولايات المتحدة يجب أن تضع نهاية لعلاقة استعمارية تتعارض مع مبدأ تقرير المصير. ولا يقتصر الإخضاع السياسي لبورتوريكو على كونه مشكلة حقوق مدنية، وإنما يمثل أيضاً مشكلة حقوق إنسان. فقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ينص على أن إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل إنكاراً لحقوق الإنسان الأساسية.

١٧ - وأشار إلى استفتاء عام ٢٠١٢، فقال إن شعب بورتوريكو رفض فيه بأغلبية ساحقة الوضع السياسي القائم، غير أن حكومة الولايات المتحدة استمرت في إخضاع الإقليم لسيطرتها الاستعمارية. وفي عام ٢٠١٦، وافق كونغرس الولايات المتحدة على قانون الرقابة والإدارة والاستقرار الاقتصادي في بورتوريكو الذي أنشأ مجلساً للرقابة المالية وانفرد بالسيطرة على جميع الأفرع الثلاثة لحكومة الإقليم.

١٨ - وأشار إلى قضية كومنولث بورتوريكو ضد سانشيز فالي، وذكر بأن المحكمة العليا قضت فيها بأن كونغرس الولايات المتحدة هو صاحب السلطة النهائية في جميع القرارات المتعلقة بورتوريكو. وذكر أن الاستفتاء الذي أجري في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٧ قد تم التلاعب في صياغته من أجل الحصول على أغلبية زائفة لصالح خيار التحول إلى ولاية، مما يؤدي إلى إدامة العلاقة الاستعمارية القائمة؛ وتوضح مصلحة الولايات المتحدة في إدامة تلك العلاقة من أن الحكومة قد طلبت تضمين الاستفتاء خياراً يتمثل في استمرار مركز الولاية الحرة الارتباط القائم حالياً.

١٩ - وأكد أن الولايات المتحدة يجب أن تشترك مع المجتمع الدولي في تحمل المسؤولية عن كفالة الحق في تقرير المصير والاستقلال، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة

١٥١٤ (د-١٥)؛ ويجب عليها أن تمتنع عن خلق أية عقبات أخرى، بل يجب عليها أن تسهل عملية تقرير المصير. ولا ينبغي لأي بلد آخر أن يتدخل في عملية تقرير المصير، ويجب احترام جميع حقوق الإنسان الأساسية لشعب بورتوريكو. ويجب وقف جميع إجراءات القمع التي يتعرض لها المدافعون عن الحق في تقرير المصير. ويجب التشجيع على إيجاد آلية تكفل الممارسة الحرة للحق في تقرير المصير، والآلية التي اقترحتها نقابة المحامين في هذا الصدد هي الدعوة إلى عقد جمعية دستورية لمناقشة مركز الإقليم والنظر في جميع خيارات إنهاء الاستعمار التي يدعمها القانون الدولي.

٢٠ - السيدة ريبيرا كولازو (الحركة الهوستوسيانية للاستقلال الوطني): قالت إن الإفراج عن أوسكار لوبيس ريبيرا يعد انتصاراً لشعب بورتوريكو.

٢١ - وقالت إن الدولة المستعمرة أسست نظاماً دكتاتورياً في بورتوريكو أمام أعين الأمم المتحدة. فقد عينت الولايات المتحدة سبعة أشخاص لتشكيل مجلس الرقابة المالية الذي يسيطر الآن على جميع فروع الحكومة الثلاثة في بورتوريكو. ويعمل هذا المجلس كوكالة لجباية الأموال لصالح وول ستريت وصناديقها الجشعة.

٢٢ - واستطردت قائلة إن تدابير التشفيف المفروضة على بورتوريكو أدت إلى إهمال الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية وإلى خصخصة شركات المرافق العامة وغيرها من شركات المنفعة العامة، وتسببت في تسريح آلاف الموظفين العموميين. ولضمان عدم تمكن شعب بورتوريكو من معارضة سياسات التشفيف المفروضة عليه، أدخلت تعديلات على قانون العقوبات تجرم الاحتجاج والمقاومة المدنية السلمية.

٢٣ - وأردفت بقولها إن الحكومة المؤيدة للانضمام للولايات المتحدة أجرت استفتاء قاطعته جميع الأحزاب السياسية الأخرى في البلد، فلم يشارك فيه إلا ٢٣ في المائة من الناخبين المسجلين. وقياساً على الوضع منذ أربع سنوات، فقد خسر خيار اكتساب وضع الولاية المكتملة الأركان ٤٠ في المائة من مؤيديه. فهذا الاستفتاء الخامس لم يجعل الكومنولث أقرب إلى التحرر من الاستعمار، إنما زاد من حدة الانقسام في البلد. وبمجرد أن شعرت الولايات المتحدة بظهور حركة تنادي بالسيادة في الجزيرة وتهدد الوضع الاستعماري القائم، أجبرت حكومة بورتوريكو على تضمين الاستفتاء خياراً ينطوي على استمرار المركز الحالي للإقليم.

٢٩ - السيد راموس روسادو (حملة أنصار الحرية): قال إن الإفراج عن أوسكار لوبيس ريبيرا يذكّر بأن أبناء بورتوريكو، رغم الواقع الاستعماري، قادرون على تحقيق أي شيء وأنهم سيظفرون يوماً ما بدولتهم الحرة ذات السيادة. ولا شك أن بورتوريكو مستعمرة وشعبها ضحية للاستغلال الاقتصادي والسياسي من جانب الولايات المتحدة. وكما جرت العادة في العلاقات الاستعمارية، فقد أدى التمرد على هذا الظلم إلى وصف أبناء شعب بورتوريكو بأنهم "إرهابيون"، أو إلى سجنهم أو اغتيالهم.

٣٠ - وأردف بقوله إن إنشاء مجلس الرقابة المالية كشف القمع الاستعماري، وإن خطط التقشف التي وضعها المجلس أدت إلى تفاقم البطالة والفقر. غير أن أبناء بورتوريكو، بمن فيهم الذين يعيشون في المهجر، نشطون ومنظمون ومزنون في نضالهم ضد الاستعمار والاضطهاد وفي مواجهتهم للشدائد، وحققوا نجاحات مختلفة على مر السنين. وأبناء شعب بورتوريكو، بوصفهم أحفاد شعب التاينو والبييد الأفارقة، يعدون أمة من الأمم التي أنضجتها نيران القهر وظلت دائماً قادرة على البقاء والازدهار والفوز. وهناك حركة واسعة ومتنامية تدعو إلى الإفراج عن سجينة الرأي البورتوريكية آنا بيلين مونتييس وستحقق في نهاية المطاف هدفها. واللجنة مطلوب منها أن تعتمد قراراً يدعو إلى إنهاء استعمار الولايات المتحدة لبورتوريكو.

٣١ - السيد مانغوال كروز (لجنة تنسيق التضامن بين أبناء بوريكو في المهجر): قال إن إنهاء الاستعمار في بورتوريكو أصبح الآن أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، لأن السلطة المستعمرة ما فتئت تفرض سيطرتها الخائفة على الجزيرة أكثر فأكثر. فتحت ذريعة إعادة هيكلة الدين المالي للجزيرة، فرضت الولايات المتحدة مجلساً للرقابة المالية، وغير ذلك من التدابير الاستعمارية القاسية. غير أن هذا الدين قد وصفه الكثير من خبراء الاقتصاد بأنه دين جائر فرضته الدولة الإمبريالية كذريعة لمواصلة استغلال الإقليم. وبالتالي، يجب على الجمعية العامة أن تعيد إدراج بورتوريكو في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٣٢ - ومضى يقول إن بورتوريكو - أو بوريكن كما ينبغي أن تُسمى - يجب أن تحقق الاستقلال والسيادة الوطنية في أقرب وقت ممكن حتى تتمكن من معالجة أزماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ووضعها الحالي، بما في ذلك فرض مجلس الرقابة غير الدستوري، تسبب لها في مأزق سياسي وألقى بها على حافة أزمة إنسانية. وقد أصبحت سيادة الولايات المتحدة الاستعمارية

٢٤ - وذكرت أن الأزمة التي تواجهها بورتوريكو تستلزم اتخاذ تدابير وقائية عاجلة لمنع الدولة المستعمرة من تدمير البلد. فينبغي إيفاد بعثة عاجلة لزيارة الجزيرة ثم تقديم استنتاجاتها، مشفوعة بتوصيات محددة، إلى الجمعية العامة. ويمكن أن تشمل تلك التوصيات النظر في مسألة التعويض عن الأضرار التي تسبب فيها الاستعمار على مدار ١١٩ عاماً؛ وتشجيع التثقيف بشأن مختلف الخيارات المتاحة بشأن مركز الإقليم؛ وفتح باب الحوار مع الولايات المتحدة بحيث تستطيع أن تفي بالالتزامات الواقعة عليها بموجب قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وتعترف بسيادة بورتوريكو وتشجع في اتخاذ إجراءات حقيقية لإنهاء الاستعمار تحت إشراف المجتمع الدولي.

٢٥ - وأضافت أنه لا يكفي أن يعرب المجتمع الدولي عن تضامنه مع نضال بورتوريكو لنيل السيادة، أو أن يتوجه بمطالبات إلى الدولة القائمة بالإدارة. فالأمم المتحدة يتعين عليها أن تنتقل من الأقوال إلى الأفعال في محاربة الاستعمار، وتتخذ تدابير عقابية وفعالة ملموسة ضد القوى التي ترفض الامتثال لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥).

٢٦ - السيدة سانابريا دافيللا (لجنة بورتوريكو لدى الأمم المتحدة): قالت إن السطوة الاستعمارية قد تزايدت بشدة في الجزيرة في الفترة الأخيرة بعد إنشاء مجلس الرقابة المالية وإجراء الاستفتاء الأخير المتعلق بمركز الإقليم.

٢٧ - وأشارت إلى أن الأمم المتحدة ستحتفل في عام ٢٠٢٠ بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين، وأن الاحتفالات ستشتمل على فعاليات للاحتفاء بالإنجازات التي حققتها المنظمة في ميدان إنهاء الاستعمار منذ إنشائها. غير أنه يجب الاعتراف بأن بورتوريكو لا تزال مستعمرة يسكنها زهاء ٨ ملايين شخص يعانون من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ولم يتح لشعب بورتوريكو أن يذوق طعم الحرية أبداً، وعندما يأتي عام ٢٠٢٠، سيكون قد مر ١٢٢ عاماً على قيام الولايات المتحدة بغزو بلده.

٢٨ - واسترسلت قائلة إن العيش في بورتوريكو يشبه العيش في حظيرة كبيرة لا يستطيع المرء فيها أن يعبر حدود وطنه دون إذن من حكومة أجنبية. فالشعب يعاني من الاحتلال والاستغلال في وطنه وأبناؤه يتعرضون لمشاكل اجتماعية خطيرة عندما يحاولون العيش في الولايات المتحدة، رغم أنهم يحملون الجنسية الأمريكية. ولذلك، فإن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة سيكون فارغاً أجوف لدى شعب بورتوريكو ما بقي المجتمع الدولي صامتاً إزاء محنته.

بورينكن الوطنية ذات السيادة مقعدا في الدورة المقبلة للجمعية العامة التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وقد قُدم هذا الطلب إلى اللجنة في عام ٢٠١٦، ولكن لم يصدر أي رد عليه حتى الآن.

٣٧ - وحذر من أن الأزمة الحالية تهدد بتدمير جامعة بورتوريكو التي تحتضن المصدر الرئيسي لمقاومة ضم الإقليم للدولة المستعمرة. ومحاول الطلاب والأساتذة والموظفون إنقاذ الجامعة ومحاولون إنقاذ وظائفهم كذلك. والطبقة العاملة عموما تحارب القوانين التي تحد من حرياتها. وشعب بورتوريكو مدعو إلى الدخول في مقاومة مدنية سلمية ضد النظام الاستعماري الذي فرضته الولايات المتحدة، بما في ذلك مجلس الرقابة المالية وحكومة الوضع الاستعماري التي يقودها الحزب التقدمي الجديد. وأخيرا، فإن اللجنة مدعوة إلى أن تعمل من أجل الإفراج عن آنا بيلين مونتيس وترشيحها لجائزة نوبل للسلام في عام ٢٠١٨.

٣٨ - السيد إيفان ريسيرا (حركة السيادة الكاملة): قال إن الحجج التي قدمتها وزارة العدل في الولايات المتحدة في قضية كومنولث بورتوريكو ضد سانشيز فالي وإصدار قانون الرقابة والإدارة والاستقرار الاقتصادي في بورتوريكو أوضح أن بورتوريكو ما هي سوى مستعمرة. وقال إن منظمته تقوم بالتنوع بختيار الارتباط الحر الذي ترى أنه أفضل خيار لإنهاء الاستعمار نظرا للظروف الراهنة في بورتوريكو.

٣٩ - ورأى أنه لكي يتسنى إيجاد مسار ملزم قانونيا يقود بورتوريكو إلى الأمام، ينبغي أن تتضمن القرارات التي تتخذها اللجنة في المستقبل توصية محددة بأن تطلب الجمعية العامة إلى محكمة العدل الدولية إصدار فتوى بشأن المسألة القانونية المتعلقة ببورتوريكو. وكما يتبين من الأمر الذي أصدرته المحكمة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن الجمعية العامة تتمتع بالسلطة القانونية التي تسمح لها بطلب الفتوى، بصرف النظر عن حقيقة أن الدولة القائمة بالإدارة في حالة بورتوريكو، سحبت قبولها لولاية المحكمة. ومن ثم، فإن المحكمة قادرة على البت فيما إذا كانت الدولة القائمة بالإدارة قد امتثلت لشروط السلوك الديمقراطي للعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبورتوريكو على النحو الوارد في الفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د-٨).

٤٠ - ودُكر بأن الولايات المتحدة صوتت في دورة اللجنة الرابعة المعقودة في عام ٢٠١٦ ضد تقرير اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو،

على الجزيرة أكثر وضوحا من أي وقت مضى منذ غزوها في عام ١٨٩٨. ولذلك، يتعين على الجمعية العامة أن تعالج مسألة بورتوريكو حتى يمكن إنشاء الآليات المناسبة للسماح بإنهاء الاستعمار في بورتوريكو بما يتفق مع القانون الدولي وخاصة مع قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥).

٣٣ - واستطرد قائلا إن استفتاء عام ٢٠١٧ كان إجراء عقيماً لم يصوت فيه سوى ٢٣ في المائة من الناخبين وامتنع ٧٨ في المائة عن التصويت استجابة لنداءات صدرت من معظم الأحزاب السياسية. فقادة الحزب التقدمي الجديد أرادوا أن يصل الاستعمار إلى ذروته بضم بورتوريكو إلى الولايات المتحدة، وهم المسؤولون إلى حد كبير عن الأزمة الراهنة. وقد زعموا أن الاستفتاء كان قانونيا ومشروعا وأخلاقيا، على الرغم من أنهم لجأوا إلى التلاعب الصارخ لتحقيق الفوز. ولا ينبغي للجنة أن تعتبر نتائج الاستفتاء صحيحة أو مشروعة بأي شكل من الأشكال. وأخيرا، ينبغي الإفراج عن آنا بيلين مونتيس وترشيحها لجائزة نوبل للسلام في عام ٢٠١٨.

٣٤ - السيد نيناديث ديفالان (دولة بورينكن الوطنية ذات السيادة): قال إن اللجنة ينبغي أن تقدم قرارا إلى الجمعية العامة تدعم فيه طلب عضوية الأمم المتحدة الذي قدمته بورتوريكو لأن ذلك هو أسرع طريقة لوضع حد للمركز الاستعماري للجزيرة. وقال إن مقدمي الالتماسات وغيرهم يطلبون منذ سنوات عديدة أن تعالج الجمعية العامة مسألة بورتوريكو، وأن تمثل الولايات المتحدة لمختلف القرارات التي اتخذتها اللجنة. وبما أن هذه الطلبات لم تكلل بالنجاح، فإن دولة بورينكن تتخذ الآن مسارا مختلفا وتطلب الحصول على مركز المراقب على غرار دولة فلسطين.

٣٥ - وأضاف أن الاستفتاء الذي نظمتها الدولة المستعمرة في عام ٢٠١٧ كان زائفا على الأقل كسابقه الذي نظم في عام ٢٠١٢، فقد صمم فقط للحصول على أغلبية مطلقة مصطنعة تؤيد تحويل بورتوريكو إلى ولاية أمريكية. وقد قاطعته جميع الأحزاب والمنظمات السياسية الممثلة للمعارضة تقريبا لأنه لم يكن ممثلا للقانون الدولي. ولذلك ينبغي للجنة أن ترفضه.

٣٦ - ودُكر السيد بأن هناك خمسة استفتاءات قد أجريت حتى الآن، ولكنها لم تضع نهاية للاحتلال الاستعماري. أما الخيار الآخر الذي تقترحه جماعات معينة، وهو الدعوة إلى عقد جمعية لمناقشة مركز الإقليم، فلن ينال أبدا تأييد القوى المحافظة في البلد. ونتيجة لذلك، فإن الخيار العملي الوحيد لإنهاء الاستعمار هو منح دولة

٤٢ - وقالت إنه رغم كون الإسبانية هي اللغة المستخدمة في بورتوريكو، تجري المحاكمات باللغة الإنكليزية في جميع القضايا الفيدرالية التي يمكن أن يحكم فيها بالإعدام؛ ويُشترط فيها أن يكون المحلفون ممن يتحدثون اللغة الإنكليزية بطلاقة وكذلك ممن يؤيدون عقوبة الإعدام. وبما أن معظم أبناء بورتوريكو لا يؤيدون عقوبة الإعدام و/أو لا يتكلمون اللغة الإنكليزية بطلاقة، فقد أصبح من المستحيل العثور على محلفين بهذه المواصفات من بين الأفراد القليلين المتبقين.

٤٣ - ومضت تقول إن قرار المحكمة العليا في قضية كومنولث بورتوريكو ضد سانشيز فالي كشف عن الطابع الاستعماري الحقيقي للعلاقة بين الولايات المتحدة وهذا الإقليم. وأكد كونغرس الولايات المتحدة من جديد سيطرته على بورتوريكو بإنشاء مجلس الرقابة، الذي تعينه حكومة الولايات المتحدة ولكن شعب بورتوريكو هو من يدفع تكاليفه، والذي يهدف في المقام الأول إلى ضمان دفع الدائنين لما يسمى الدين العام، على حساب الخدمات والحقوق الأساسية. وينبغي عرض قضية بورتوريكو على الجمعية العامة بالنظر إلى انتهاكات حقوق الإنسان الكثيرة التي تترتب على تلك العلاقة الاستعمارية.

٤٤ - السيدة ماشين باسكينز (مؤسسة أنا بوريكو): قالت إن منظماتها تؤيد دولة بورينكن الوطنية ذات السيادة وحكومتها المؤقتة، وتؤيد طلب حصولها على مركز المراقب للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. والمنظمة أيضا تحث اللجنة على أن تدعو الولايات المتحدة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن آنا بيلين مونتييس.

٤٥ - ورأت أن الحكومة الامبريالية الأجنبية وسياساتها الاستبدادية هي السبب الرئيسي للأزمة التي تهدد بتدمير بورتوريكو. ففرض مجلس الرقابة وبرنامجه لإعادة هيكلة الدين هو الذي أدى إلى إفقار واسع النطاق ونزوح قسري جماعي إلى خارج البلد، وحكومة الوضع الاستعماري، التي يقودها الحزب التقدمي المناصر للاندماج، متواطئة في ذلك. والهدف الرئيسي لمجلس الرقابة هو حمل شعب بورتوريكو على سداد دين جائر إلى حاملي سندات جشعين ما برحوا ينهبونه منذ عقود. والذي فرض هذا الدين غير القابل للسداد على الشعب البورتوريكي هو حكومة الولايات المتحدة ومجموعة متعاقبة من إدارات الوضع الاستعماري اللامسؤولة، مما أسفر في نهاية المطاف عن نشوب أزمة مالية واقتصادية كبرى.

٤٦ - وذكرت أن قيام الدكتاتورية الأمريكية بفرض مجلس الرقابة يعني أن شعب بورتوريكو لم يعد له سيطرة على قوانين بلده وميزانيته ونقابات وإن التشريعات يمكن أن تُفرض بشكل انفرادي. وفُرضت

بمجة أن التقرير لا يطرح الاندماج والارتباط الحر كبديلين قانونيين مقبولين لممارسة شعب بورتوريكو لحقه في تقرير المصير. بيد أن وزارة العدل بالولايات المتحدة، في رسالة رسمية مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة إلى حكومة بورتوريكو المنتخبة ديمقراطياً، قصرت هذه الخيارات على اثنين فقط، حيث اعتبرت الارتباط الحر مرادفاً للاستقلال دون تقديم أي مبرر نظري أو قانوني لهذا التغيير في الموقف. ورأى أن الولايات المتحدة تقول الشيء وعكسه، فقد ذكرت أمام مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٢ أنها تشجع حق شعب بورتوريكو في تقرير المصير، لكنها في الوقت نفسه أدارت ظهرها للإجراءات التي كان يمكن أن تساعد على الوفاء بهذا الالتزام. وقد تضمن الاستفتاء الذي أجري في حزيران/يونيه ٢٠١٧ خيار الارتباط الحر باستخدام اللغة الواردة في الرسالة المذكورة أعلاه. وعلاوة على ذلك، فرضت وزارة العدل بشكل انفرادي خياراً ثالثاً يتمثل في استمرار مركز التبعية القائم حالياً، مما يقوض بشدة وعد الدولة القائمة بالإدارة بأنها ستفي بالتزامها بضمان الحق في تقرير المصير. وأثناء الدورة المقبلة للجنة الرابعة، ينبغي أن يُطلب إلى سفيرة الولايات المتحدة أن توضح موقف بلدها بشأن نتائج الاستفتاء، لأن ردها قد يسلط الضوء على النوايا الحقيقية لحكومتها فيما يتعلق بحق شعب بورتوريكو في تقرير مصيره.

٤١ - السيدة كولون بيريس (التحالف البورتوريكي ضد عقوبة الإعدام): قالت إن اللجنة ينبغي أن تدرج في قرارها عبارات ترفض صراحةً فرض حكومة الولايات المتحدة عقوبة الإعدام الفيدرالية على أراضي بورتوريكو، باعتبارها انتهاكاً لحق بورتوريكو في تقرير المصير. فعقوبة الإعدام فُرضت على بورتوريكو دون موافقة شعبها، الذي يرفض بوضوح هذا الشكل من العقوبات. فقد قررت الجزيرة إلغاء عقوبة الإعدام في عام ١٩٢٩، وأعيد التأكيد على هذا القرار في دستور البلد الذي صيغ في عام ١٩٥٢. غير أن الولايات المتحدة ألغت بشكل استبدادي المادة ذات الصلة من الدستور عند إقراره. وعلاوة على ذلك، زادت وتيرة التعامل مع القضايا التي تقع في بورتوريكو على أنها جرائم فيدرالية، وجرت المطالبة فيها بتوقيع عقوبات أشد قسوة من نظيرتها في أي ولاية قضائية أخرى. ومع ذلك، فلم يحدث حتى الآن أن اختارت أي هيئة محلفين في بورتوريكو توقيع عقوبة الإعدام، رغم إصدارها أحكاماً بإدانة المتهمين في أغلب الأحيان.

الاستعماري لبورتوريكو مسألة داخلية يتعين أن تحلها الولايات المتحدة وبورتوريكو وحدهما.

٥٠ - ورأى أن اللجنة ينبغي أن تبلغ شعب بورتوريكو والمجتمع الدولي بما يتخذ من خطوات في اتجاه تسريع عملية إنهاء الاستعمار. ويجب ألا تتوقف اللجنة عن العمل حتى تتحقق نتيجة ملموسة. والنداءات الملحة للشعب البورتوريكي من أجل الإفراج عن أولئك الذين قاتلوا من أجل استقلال بورتوريكو قد آتت أكلها؛ وخاصةً بالإفراج عن أوسكار لوبيس ريبيرا، الذي تحقق أيضاً بفضل جهود أبناء بورتوريكو المقيمين في المهجر والمجتمع الدولي واللجنة. فلا يمكن أن يُقهر شعبٌ قاتل ونظم نفسه وقاوم وآمن بإمكاناته.

٥١ - السيد **خوردان غارسيا** (أنشطة تل الشهداء): قال إنه ينبغي منح عضوية الأمم المتحدة لدولة بورتوريكو الوطنية ذات السيادة، نظراً لضعفها أمام الولايات المتحدة، التي ترفض إنهاء النظام الاستعماري الذي أخضعت له الجزيرة لمدة ١١٩ عاماً. وإضافةً إلى ذلك، يجب الإفراج عن آنا بيلين مونتيس.

٥٢ - وقال إن الدول الأعضاء ضللت حتى صدقت أن المركز الاستعماري لبورتوريكو تمت تسويته من خلال أكذوبة ولاية بورتوريكو الحرة الارتباط، وأشار إلى أن شعب بورتوريكو يعاني من عواقب هذا التضليل. والتدابير التي يفرضها مجلس الرقابة المالية الذي أنشأته حكومة الولايات المتحدة تخلق كارثة إنسانية، ولا سيما بالنسبة للمسنين. إذ يعيش ٤٠ في المائة من المسنين الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ عاماً في فقر مدقع، كما أن تكاليف الغذاء والرعاية الصحية والمياه قد ارتفعت كلها في السنوات الأخيرة.

٥٣ - وأشار إلى أن حكومة الولايات المتحدة اعترفت بأنها تعتبر بورتوريكو جزءاً من ممتلكاتها، وأنها هي صاحبة السلطة المطلقة على مصير الجزيرة. ويتضح تواطؤ الحكومة الموالية للاستعمار من قبولها بالتدابير التي فرضها مجلس الرقابة المالية ومن اعتمادها لتشريعات عقابية جعلت شعب بورتوريكو عاجزاً عن الدفاع عن نفسه ضد هذه التصرفات الشنيعة. واختتم بقوله إن اللجنة ينبغي أن تستخدم سلطتها لإجبار حكومة الولايات المتحدة على الكف عن التضليل والبدء في عملية منح شعب بورتوريكو التمثيل في الأمم المتحدة.

٥٤ - السيد **أنطونيو ريغاو** (المجمع الثقافي البورتوريكي): قال إن الاستفتاء الذي أجري في حزيران/يونيه ٢٠١٧ لن يؤدي إلى أي شكل من أشكال إنهاء الاستعمار، نظراً إلى أنه قد جرى وفقاً

لتخفيضات اقتصادية ضخمة على جامعة بورتوريكو، وتضرر المسنون في بورتوريكو من خفض المعاشات التقاعدية. وقامت حكومة الوضع الاستعماري المؤيدة للانضمام إلى الولايات المتحدة بإلغاء قانون ينص على إنشاء هيئة من المواطنين لتدقيق الدين غير القانوني وغير القابل للسداد لأسباب تتعلق بالتحزب السياسي وحماية الساسة الفاسدين. ومجلس الرقابة لا يحمي حقوق الشعب، بل يحمي مصالح الدائنين الجشعين فحسب، فهو يولي الأولوية لسداد الدين على حساب الاحتياجات الأساسية للشعب. وهو لا يقدم حوافز اقتصادية أو يساعد البلد على النمو اقتصادياً.

٤٧ - ومضت تقول إن دولة بورتوريكو الوطنية ذات السيادة هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي يمكن أن تحرر بورتوريكو من نير الاستعمار الاستبدادي في القرن الحادي والعشرين. وقد آن الأوان لهذا البلد أن يستعيد سيادته المسلوبة، التي اغتصبها منه بطريقة غير مشروعة كريستوفر كولومبوس في عام ١٤٩٣ ثم اغتصبها الولايات المتحدة في عام ١٨٩٨. فبورتوريكو هي أقدم مستعمرة في العالم، إذ أنها محتلة منذ أكثر من ٥٠٠ سنة. واللجنة يجب أن تكون حازمة في دفعها لإنهاء الاستعمار وأن تحيل إلى الجمعية العامة قراراً بمنح مركز المراقب لدولة بورتوريكو الوطنية ذات السيادة.

٤٨ - السيد **فيلانوفيا مونيوس** (لجنة حقوق الإنسان في بورتوريكو): قال إن مجلس الرقابة المالية يشكل دكتاتورية مفروضة على بورتوريكو. فأعضاؤه السبعة ليسوا منتخبين من الشعب لكنهم قادرين على تعديل الميزانيات المقدمة من المسؤولين المنتخبين. وهذا المجلس أجبر الدولة على إجراء تخفيضات شديدة القسوة في ميزانية جامعة بورتوريكو الحكومية، التي تكفل للطلاب الأكثر حرماناً في الجزيرة الالتحاق بالتعليم العام، والدين الذي تجبر حكومة الولايات المتحدة عمال بورتوريكو على سداد دين غير قانوني وغير دستوري. والهيئة التشريعية المنتخبة والحاكم الحالي اعتمدا قوانين تجرم الاحتجاج وتفرض أحكاماً قاسية بالسجن على الذين يقاومون الإجراءات الدكتاتورية التي يتخذها المجلس.

٤٩ - واعتبر أن المحكمة الاتحادية تتعاون في قمع شعب بورتوريكو باستمرارها في احتجاز الفنان نينا دروز مع حرمانه من حقه في الخروج بكفالة، عقاباً له على احتجاجه على التدابير التي يتخذها مجلس الرقابة المالية. والمجلس والمحكمة تجاهلا القرارات التي اتخذتها اللجنة بشأن الشروع في تنفيذ عملية حقيقية لإنهاء الاستعمار، واستمرا في ترديد الفكرة القديمة القائلة بأن الوضع

بورتوريكو، أو هو مبلغ يكفي لإبقاء أبواب الـ ٢٠٠ مدرسة تقريباً التي أمر المجلس بإغلاقها مشرّعة.

٥٨ - وعلى الرغم من جهود التطهير التي يفترض أن تقوم بها القوات البحرية للولايات المتحدة، فإن شعب بيبكيس لم يحصل على العدالة حتى حينه. ونظراً إلى أنّ الجزء الأكبر من الجزيرة واقع تحت السيطرة الاتحادية، فإنّ السكان غير قادرين على التحكم في الاقتصاد المحلي، كما أنّ حركتهم مقيدة. والمقيمون لا يزالون يعانون بصورة غير متناسبة من الأمراض الخطيرة. كما كانت البحرية محل انتقادات واسعة بسبب الطريقة التي تجري بها عملية التطهير، لأنّ تفجيرها للقنابل في أماكن مفتوحة يساهم في تلوث البيئة والمخاطر الصحية وهما أمران يفترض أن تكون البحرية عاكفة على التخفيف منهما.

٥٩ - السيدة إيزابيل ريخوس (رابطة سكان بينيونس): قالت إن منظمتها تمثل أكثر من ألف أسرة في الشريط الساحلي لبينيونس وتدافع عنهم في وجه الشركات التي ما برحت تسعى، منذ أكثر من ٣٠ عاماً، لطردهم من أراضيهم من أجل بناء الفنادق والمباني السكنية الفاخرة. وكانت دولة بورينكن الوطنية ذات السيادة شريكاً شجاعاً للرابطة، وساعدتها على إجراء تعداد للمجتمعات المحلية، وتوفير الخدمات والمرافق التعليمية والرياضية والصحية، وبناء المنازل وإصلاحها.

٦٠ - وسيؤدي إمساك مجلس الرقابة المالية بزمام الأمور إلى إفقار الجزيرة بشكل كبير؛ وسيكون الفقراء أكثر المتضررين، لأن الخدمات البلدية ستختفي. وحثت اللجنة على تقديم قرار إلى الجمعية العامة يعترف بدولة بورينكن الوطنية ذات السيادة بوصفها الحكومة الشرعية الوحيدة لبورتوريكو، نظراً لالتزامها الحقيقي والعميق بإزاء المجتمعات المحلية المحرومة في الجزيرة؛ وعلى فعل كل ما في وسعها لدعم دولة بورينكن لتصبح دولة عضواً في الأمم المتحدة.

٦١ - السيد مانويل ريبيرا (البورتوريكيون المتحدون في العمل): قال إن عام ٢٠١٧ كان، لغاية الآن، عاماً تاريخياً بالنسبة لبورتوريكو، وكذلك عاماً حافلاً بتحديات كبرى. ففي ظلّ سيطرة مجلس الرقابة المالية الذي فرضته الولايات المتحدة، تشهد مؤسسات النظام الاستعماري تدهوراً سريعاً وتُسلب منها صلاحياتها في حلّ المشاكل الداخلية. وقد أطلق سراح أوسكار لوبيز ريبيرا، وقاطع ٧٧ في المائة من الناخبين المؤهلين الاستفتاء الذي جرى في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، مرسلين بذلك رسالة واضحة تنطوي على رفض العملية والخيارات المطروحة والوضع الاستعماري الراهن.

لقواعد كُتبت لتحقيق مصلحة الولايات المتحدة. ويجب أن تفهم حكومة الولايات المتحدة ومؤيدو خيار الولاية في بورتوريكو أنّ حق بورتوريكو في تقرير المصير والسيادة لن يكون قد استوفي في حال جرى ضمّها؛ فهذا الحقّ لن يستوفي إلا بعد أن تنال بورتوريكو سيادتها بإحدى الطريقتين اللتين قبلتهما اللجنة في القرار الذي اتخذته في عام ١٩٧٨، استناداً إلى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، أي إما عن طريق تحقيق الاستقلال التام وإما عن طريق الارتباط الحر، وفقاً للقانون الدولي.

٥٥ - ويتعيّن على اللجنة إقناع حكومة الولايات المتحدة بالمشاركة بنشاط في عملية إنهاء الاستعمار. فهذه الحكومة لن تتحرّك إلا عندما تضطر إلى القيام بذلك، أو عندما يعود عليها ذلك بالمكاسب. ولذلك، ينبغي أن يُوضح للولايات المتحدة أنّ بورتوريكو ستكون أكثر نجاحاً من الناحية المالية، وأنّ الأعباء الاقتصادية المتصلة بها ستتضاءل، إذا نالت سيادتها؛ وأنها ستكون قادرة على الاضطلاع بدور مهم في الوساطة بين الولايات المتحدة ومنطقة البحر الكاريبي.

٥٦ - وينبغي ألاّ يكفي القرار الذي سيُتخذ في عام ٢٠١٧ بدعم حقّ بورتوريكو في الاستقلال وتقرير المصير، بل ينبغي أن ينصّ على أنّ هذين الحقّين سيظلان غير مستوفيين في حال الضمّ.

٥٧ - السيدة أورا بانان (لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان): قالت إنّ الفروع الثلاثة لحكومة الولايات المتحدة أوضحت جميعها، في عام ٢٠١٦، أنّ بورتوريكو مستعمرة. ومنذ ذلك الحين، ازدادت الأزمة في بورتوريكو سوءاً، وبدلاً من أن تفي الولايات المتحدة بالتزامها بوضع نهاية للممارسة غير القانونية وغير الأخلاقية التي يمثّلها الاستعمار، اتخذت تدابير تقشّفية تصيب اقتصاد بورتوريكو بالشلل. فمجلس الرقابة المالية الذي أنشأته حكومة الولايات المتحدة يتمتع بسلطة نقض قرارات حاكم الإقليم والمجلس التشريعي لبورتوريكو، وقد استخدم تلك السلطة لتنفيذ الخطط الصارمة التي قام هو بوضعها، والتي تشمل تقليص الإنفاق على المؤسسات العامة. والمجلس يعقد جلسات سرية، ولا يخضع للمساءلة من جانب شعب بورتوريكو؛ وهو يمثّل نموذجاً للحكم يتّسم بمعاداة صراحة للديمقراطية لا يُسمَح به في أي مكان إلا في مستعمرة. وسيكبّد المجلس أبناء بورتوريكو ٣٧٠ مليون دولار في شكل تكاليف إدارية - وهذا المبلغ، عملياً، هو ذلك الذي أصرّ المجلس على وجوب اقتطاعه من التمويل المقدّم لجامعة ولاية

٦٢ - وقال إن التجربة الوطنية لبورتوريكو، والصلة الحتمية بين تجربتها وتجربة جيرانها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والإدارة الرئاسية الحالية للولايات المتحدة، أمور تجعل بورتوريكو أمةً تختلف جغرافياً واجتماعياً عن الولايات المتحدة من كل النواحي. وبعد أن ظل أبناء بورتوريكو يخوضون معارك ضد الاستعمار على مدى أكثر من ٥٠٠ عام، عليهم ألا يرتكبوا الخطأ الذي لا يُغتفر المتمثل في الشروع في عملية لتقرير المصير لا تمثل لمطالبات القانون الدولي وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). لقد زرع الاستعمار الفرقة بين أبناء شعب بورتوريكو؛ ويجب أن يجمع إنهاء الاستعمار بينهم مرةً أخرى. وقد آن الأوان لكي تنظر الجمعية العامة في قضية بورتوريكو.

٦٦ - ووفقاً للقرارات المتعلقة ببورتوريكو التي اعتمدها اللجنة على مدى السنوات الستين الماضية، فإن بورتوريكو قادرة على الحكم الذاتي. إذ تضمّ الجزيرة طبقة عاملة ماهرة تتمتع بمستوى عالٍ من الدراية، وتتوافر لديها البنى الأساسية اللازمة لنقل البضائع، والقدرة على تطوير الطاقة المتجددة، وكذلك رواسب النحاس والنيكل والمعادن المختلفة. والحجة القائلة بأن بورتوريكو تفتقر إلى الموارد اللازمة للعيش كدولة مستقلة ليست إلا ذريعة لمواراة رغبة حكومة الولايات المتحدة في الحفاظ على النظام الاستعماري القائم.

٦٧ - وقد دأبت حكومة الولايات المتحدة على عدم الامتثال لميثاق الأمم المتحدة، وذلك من خلال فرض مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية على بورتوريكو، غير عابئة بالأضرار التي لحقت بسكان الجزيرة. وينبغي أن ترسل الأمم المتحدة وفداً إلى بورتوريكو لتحقيق في الأزمة الاقتصادية والإنسانية فيها. إضافةً إلى ذلك، ينبغي أن توصي اللجنة الجمعية العامة بإعادة إدراج بورتوريكو في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وبإلزام الولايات المتحدة بالمشاركة في عملية إنهاء الاستعمار. ويجب أن تشمل تلك العملية نقل الصلاحيات اللازمة إلى بورتوريكو لتمكّن من إنهاء تبعيتها الاقتصادية والسياسية؛ وقيام البحرية الأمريكية بتقديم تعويضات عن استخدامها للأراضي البورتوريكية لمدة ستة عقود وعن التلوث البيئي الذي سببته هناك؛ ووضع حدٍّ للمضايقة والقمع اللذين تمارسهما حكومة الولايات المتحدة ضد حركة الاستقلال والحركات السياسية الجماهيرية الأخرى، ولا سيما حركة الشباب البورتوريكي.

٦٨ - السيدة سوسلر (رابطة المحامين الوطنية): قالت إنّ الأحداث الأخيرة كشفت المزيد عن الطابع الحقيقي للعلاقة الاستعمارية بين الولايات المتحدة وبورتوريكو والأزمة الحادة التي تعاني منها هذه المستعمرة على صعيد حقوق الإنسان. فبدلاً من ترك الخيار للجزيرة للإعلان عن إفلاسها، أو إعادة هيكلة ديونها غير القابلة للسداد والبالغة أكثر من ٧٢ بليون دولار، سنت الولايات المتحدة قانونَ الرقابة والإدارة والاستقرار الاقتصادي في بورتوريكو. وبموجب هذا القانون، وعدت بالتسديد لحاملي السندات وللصناديق التحوطية الجمعة، وذلك في وقت يشهد فيه

٦٣ - السيدة لورديس سانتياغو (حزب الاستقلال البورتوريكي): قالت إن الإفراج عن أوسكار لوبيز ريبيرا يثبت أن المثابرة في الدفاع عن القضايا العادلة تؤتي ثمارها. وفرض مجلس الرقابة المالية أمرً ديكاتوري بكل ما للكلمة من معنى. والغرض الوحيد منه هو تجميع الموارد اللازمة لسداد الدين العام للدائنين الأمريكيين. وتحقيقاً لهذه الغاية، فرض المجلس تدابيرَ تقشفية تستهدف أشد الفئات ضعفاً في بورتوريكو. ونتيجة للقانون نفسه الذي أنشئ بموجبه المجلس، أصبحت إدارة الدين العام الآن خاضعة لولاية السلطة القضائية في الولايات المتحدة. وبذلك اندثر آخر آثار الحكم الذاتي الذي سمح للمدافعين عن الاستعمار بتبرير المركز الذي سُمّي بلا حياء "الولاية الحرة الارتباط".

٦٤ - وقد أصرت وزارة العدل في الولايات المتحدة على أن الخيارات المطروحة في الاستفتاء الذي أجري في حزيران/يونيه ٢٠١٧ يجب أن تتضمن خيار "الوضع الراهن للإقليم"، على الرغم من أن هذا الخيار قد رُفض رفضاً قاطعاً في استفتاء عام ٢٠١٢. وبالكاد صوّت ٢٣ في المائة من جمهور الناخبين في الاستفتاء، في حين قاطعته الأغلبية الساحقة لأنه كان قد صُمم من جانب واحد لاستحداث أغلبية مصطنعة مؤيدة لدعاة الضمّ. وفي ضوء التصعيد الجديد في العدوان الاستعماري الذي يمثله الاستفتاء، من الأهمية بمكان أن تنظر الجمعية العامة في قضية بورتوريكو.

٦٥ - السيدة لورديس غارسيا (نداء إلى العمل بشأن بورتوريكو): قالت إن منظمتها، المؤلفة من أعضاء من أبناء بورتوريكو في المهجر بالولايات المتحدة، تقوم بأعمال تتصل بالأزمة المالية في الجزيرة وبالحالة الاستعمارية. وإنّ ما يُسمى بـ "الولاية الحرة الارتباط" هو مهزلة ابتدعتها الولايات المتحدة حتى تُرفع بورتوريكو

٧٢ - السيدة كليمنتي لوبيز (رابطة كاسيكا سيمارونا (الزعيمة السوداء)): قالت إنّه ينبغي الاعتراف بدولة بورينكن الوطنية ذات السيادة وإنّها، بوصفها من أبناء الشتات الأفريقي في بورتوريكو، تضمّ صوتها إلى صوت الكثيرين غيرها الذين ينادون باحترام حقوق شعب بورينكن الذي يتعرّض لإبادة جماعية.

٧٣ - وإنّ هيمنة البيض هي أكثر المشاكل إلحاحاً في العالم؛ وهي تؤثر على الأمم المتحدة الفاقدة الفعالية التي توائم جدول أعمالها مع المآرب الإمبريالية والعدوانية للبلد المضيف لها. فلا قانون سوى القوة يعطي الولايات المتحدة الحق في حكم بورتوريكو. وقد استخدمت حكومة الولايات المتحدة الخداع لإنشاء "ولاية بورتوريكو الحرة الارتباط"، بالتواطؤ مع الأمم المتحدة، والفايتكان، ووسائل الإعلام الإمبريالية. وتخضع بورتوريكو لسيطرة حكومة شرهة، ولكنها تستحق أن تكون لها جمعية تأسيسية خاصة بها، من دون أي تدخل.

٧٤ - كذلك، إنّ هيمنة هذه الحكومة البيضاء الأنكلوسكسونية لأشبه بمرض السرطان، وهي سبب الاحترار العالمي واسترقاق شعوب كثيرة، منها الشعب الأصلي لبورتوريكو، شعب تايينو. ومن العبث ألا تكون الولايات المتحدة وفرنسا والبرتغال أعضاء في اللجنة، على الرغم من أنّها مصدر هذه المعاناة الكبرى. ولقد اعتمدت قرارات تقدم حلولاً ملموسة للاستعمار، ولكنها لم تتفدّ.

٧٥ - السيد هورتادو ألدانا (التنسيقية المكسيكية لدعم دولة بورينكن الوطنية ذات السيادة): قالت إن ما يسمى بولاية بورتوريكو الحرة الارتباط كياناً خيالي أنشأته الولايات المتحدة في عام ١٩٥٢ في محاولة لمواراة استعمارها المشين لبورتوريكو. والآن، تجبر الولايات المتحدة البورتوريكيين على دفع ٧٥ بليون دولار لمستثمري وول ستريت الجشعين، عن طريق مجلس الرقابة المالية.

٧٦ - وأفادت الفروع الثلاثة كلّها لحكومة الولايات المتحدة بأن بورتوريكو لا تتمتع بالسيادة، وأنّ التحكم في الجزيرة منوط بكونغرس الولايات المتحدة، مما يتناقض مع ما أخبرته هذه الحكومة للمجتمع الدولي من ٦٣ عاماً خلت. وقد غيرت الحكومة موقفها لضمان ألا تكون بورتوريكو قادرة على الدفاع عن نفسها من خلال المطالبة بحقوق الدول ذات السيادة، بموجب القانون الدولي. غير أن الخطة الرامية إلى تجريد بورتوريكو ممّا تبقى من تراثها الوطني يعرقلها وجود دولة بورينكن الوطنية ذات السيادة، التي تشكّلت بصورة مستقلة وأبلغت الأمم المتحدة بوجودها. وينبغي للجمعية العامة أن تمنح

شعب بورتوريكو إغلاق عدد من مدارس الرسمية وتخفيضات في التمويل المقدّم للرعاية الصحية، والأجور، والمعاشات التقاعدية.

٦٩ - وعلى الرغم من أنّ خبراء اقتصاد ذوي شهرة عالمية وصفوا تدابير التقشف المفروضة على الجزيرة بأنها "شديدة القسوة"، لا يزال شعب بورتوريكو يحارب من أجل مستقبله، وقد نبذ الاستفتاء المزعوم الذي نظّمته مؤخراً إدارة الوضع الاستعماري، المؤيدة لخيار الولاية، بشأن وضع بورتوريكو، معتبراً إياه غير ملزم وغير مأذون به وغير شرعي. كذلك، أضرب طلاب الجامعات، ونظمت الحركة العمالية وحلفاؤها مسيرة توجّهت إلى حي المال، وأصرّت الجماهير على أن يجري تدقيق الديون غير القانونية؛ ويواصل أبناء بورتوريكو مقاومة تجريم احتجاجاتهم المشروعة. وكان الافراج عن أوسكار لوبيز ريبيرا أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لقضية بورتوريكو. وقد أصبح أيقونةً أسطورية، ورمزاً للقوة والحكمة، وتجسيداً لكرامة شعبه وروح المقاومة لديهم.

٧٠ - السيدة سانشيز (أبناء بورتوريكو في المهجر): قالت إن البورتوريكيين المقيمين في الولايات المتحدة واجهوا تحديات كثيرة خلال القرن العشرين. وعلى الرغم من أن بعضهم قد استقرت حياتهم بنجاح في هذا البلد، فالكثيرون منهم لا يبلون بلاء حسناً. فالبطالة تصل في صفوف البورتوريكيين إلى بعض من أعلى معدلاتها المسجلة لدى جميع الفئات ذات الأصول اللاتينية في الولايات المتحدة، والإدارة الحالية تسعى لتبديد المكاسب التي تحققت فيما يخص الحقوق المدنية والبرامج الاجتماعية خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

٧١ - ويواجه شعب بورتوريكو الآن أزمة مالية كبيرة ناجمة عن عقود وُجّه فيها النشاط الاقتصادي للاستجابة لمصالح الشركات في الولايات المتحدة، وليس لإقامة اقتصاد مكتفٍ ذاتياً يمكن أن يلبي احتياجات الشعب البورتوريكي. وينذر مجلس الرقابة المالية بزوال ما تبقى من الأصول والموارد التي يتعيّن على شعب بورتوريكو أن يدفعها لصناديق ومصارف جشعة تحني أرباحاً طائلة على حساب الشعب. وبفعل الهجرة وتقلص عدد السكان في بورتوريكو، يضيق الخناق على قطاع الأعمال، مما يُجبر على إغلاق المدارس ويؤدي إلى نزوح القاعدة الضريبية. وتعود جذور الأزمة الاقتصادية في بورتوريكو إلى وضعها الاستعماري كحيازٍ للولايات المتحدة؛ وقد أصبحت بورتوريكو مكاناً ضخماً يبيع فيه ذلك البلد ما يحلو له أن يستغني عنه، وذلك لخدمة مصالحه الرأسمالية.

السياسية اللازمة لاتخاذ تدابير لتخفيض الدين الوطني الهائل، قد أديا إلى اليأس.

٨٠ - وحالة الشباب في بورتوريكو مثيرة للجزع: فالفرص قليلة، وزيادة الأعمال صعبة بسبب وجود حواجز بيروقراطية عفا عليها الزمن، ومعظم الوظائف المتاحة يدرُّ أجوراً بخسة. وبسبب الجوع، أصبح سلوك الناس متسماً بالعنف؛ وما لم يتغيّر الوضع، يُخشى أن تندلع انتفاضة. وتسفر القيود المترتبة على استمرار وضع بورتوريكو كمستعمرة عن خراب الجزيرة، مما يحقّز الشباب أكثر من أي وقت مضى على الرحيل وتحقيق أحلامهم في بلدان أخرى، بدلاً من البقاء في بورتوريكو والمساهمة في تنميتها.

٨١ - وفي الآونة الأخيرة، كان طلاب الجامعات أكثر شرائح السكان نشاطاً في مقاومة تدابير التقشف التي تدمّر جامعة بورتوريكو العامة. ويقول البعض إنّ بوسع الشباب أن يحتجوا بهذه القوة إذ ليس لديهم ما يخسرونه؛ والواقع، إن مستقبلهم قد بات على المحك، ولذلك فإن لديهم الكثير ليخسروه.

مُنعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.

دولة بورنيكن الوطنية ذات السيادة مركز دولة كاملة العضوية لها الحقوق وعليها المسؤوليات التي تتناسب مع هذا المركز.

٧٧ - السيدة الياس (الحزب الأخضر بالولايات المتحدة): قالت إنه على الولايات المتحدة أن تقطع صلاتها تماماً ببورتوريكو، وأن تدع شعب بورتوريكو يعيش متحرراً من الحكم الاستعماري بصورة نهائية. وقد أنشئ مجلس الرقابة المالية لا لشئ إلا لضمان استمرار ازدهار أولياء النعم في الولايات المتحدة من الإقراض الشره المقدم من جانب المصارف والشركات تحت ستار مساعدة البورتوريكيين. وقد شُح لأسماليين مغامرين ببدء مشاريع تجارية، وشراء العقارات، ودفع ضرائب قليلة أو عدم دفعها إطلاقاً، وذلك على حساب البورتوريكيين الذين يعيشون في الجزيرة. ونظراً إلى أنّ ٥٠ في المائة من سكان الجزيرة يعانون من الفقر، وأنّ ١٢ في المائة منهم عاطلون عن العمل، تقف بورتوريكو على حافة الانهيار، وتفتقر إلى الإيرادات اللازمة لتحقيق الاستقرار لاقتصادها.

٧٨ - وستؤدي تدابير التقشف المفروضة من قبل مجلس الرقابة إلى الزج ببورتوريكو في خناق أزمة إنسانية أكثر عمقا. ويُتوقع من البورتوريكيين أن يتحملوا عبء الديون، على الرغم من أنهم لا يملكون أي دور في رسم مستقبلهم. وقالت إن تخيل علم بورتوريكو يرفرف في الأمم المتحدة أمر يثير الحماسة، لكن الجزيرة ما هي في الوقت الراهن إلا مستعمرة يجري إخماد صوتها. لقد بذل البورتوريكيون دماءهم وهم يقاتلون في حروب الولايات المتحدة، ولكن لا يُسمح لهم حتى الآن بأن يصوّتوا في الانتخابات الرئاسية في هذا البلد. لقد فقدوا الثقة في النظام السياسي، وعلى الولايات المتحدة ألاّ تفترض أن بورتوريكو تريد أن تصبح ولاية. فبورتوريكو تستحق العضوية الكاملة في الجمعية العامة، وينبغي أن يُسمح لها بأن تحكم نفسها بوصفها دولة مستقلة أو كياناً ذا سيادة، وذلك على أساس ما يقرره شعبها.

٧٩ - السيد خوردان سالييا (شباب بوريكو): قال إنه ينبغي منح دولة بورنيكن الوطنية ذات السيادة عضوية الأمم المتحدة، وينبغي الإفراج عن آنا بيلين مونتيث. وعلى الرغم من صدور أكثر من ٣٠ قراراً دُعيت فيها الولايات المتحدة إلى السماح للبورتوريكيين بممارسة حقهم في تقرير المصير، تظل الولايات المتحدة غير مبالية، وبعد وضع استعماري استتال لخمسمائة عام يشعر البورتوريكيون بالإحباط. كما أن فرض مجلس الرقابة المالية، وغياب الاستقلالية